

Distr.: General  
1 October 2004  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون  
البندان ١٠٨ و ١١٨ من جدول الأعمال  
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥  
تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن استخدام وإدارة الأموال التي  
خصصت خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لتعزيز أمن وسلامة  
مباني الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام\*

١ - عملاً بقرارات الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بقاء المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤،  
و ٢٤٤/٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢٩٥/٥٨ المؤرخ  
١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة، للنظر، التقرير  
المرفق، المحال إليه من وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية، والمتعلق باستخدام وإدارة  
الأموال التي خصصت خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لتعزيز أمن وسلامة مباني الأمم  
المتحدة.

٢ - ويحيط الأمين العام علماً بالنتائج الواردة في التقرير ويوافق على التوصيات التي  
تضمنها، والتي ستسهم في تعزيز أمن وسلامة مباني الأمم المتحدة.

\* نظراً لضيق الوقت المتاح نسبياً منذ اتخاذ الجمعية العامة قرارها ٢٩٥/٥٨، لم يتمكن مكتب خدمات  
الرقابة الداخلية من إنجاز الاستعراض إلا في آب/أغسطس ٢٠٠٤. وبالتالي تأخر التقرير المحال بهذه  
المذكرة.

## تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن استخدام وإدارة الأموال التي خصصت خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لتعزيز أمن وسلامة مباني الأمم المتحدة

موجز

عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٩٥/٥٨ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة لحسابات استخدام وإدارة الأموال التي خصصت خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لتعزيز أمن وسلامة مباني الأمم المتحدة. وركزت عملية المراجعة على تنفيذ المقترحات المقدمة في تقرير الأمين العام (A/56/848)، والتي استلزمت نفقات قدرت بمبلغ ٥٧,٧ مليون دولار.

وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، كان قد أنفق ٢٧,٣ مليون دولار من أصل ٥٧,٧ مليون دولار (أي ٤٧,٣ في المائة)، وبحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤، ارتفعت النفقات لتصل إلى ٤٨,٦ مليون دولار. ويعزى الانخفاض الأولي في استخدام الاعتمادات، أساساً، إلى الوقت الذي استغرقه وضع الصيغة النهائية لعقد الإنشاءات الرئيسي الذي لم يوقع حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤. ومع ذلك، هناك مؤشرات على أن بعض مشاريع المقر قد تتأخر بسبب ظروف غير متوقعة تحت سطح الأرض في الموقع.

### مشاريع تعزيز الأمن في مقر الأمم المتحدة

إلى جانب حالات التأخير، كانت هناك ثلاث مسائل أخرى اعتبرها مكتب خدمات الرقابة الداخلية هامة فيما يتعلق بمشاريع المقر. أولاً، ففيما يتصل بتقديرات تكلفة مشاريع تعزيز الأمن، وجد المكتب أن المشاريع التي وافقت عليها الجمعية العامة بتكلفة قدرت بمبلغ ٢٠,٧ مليون دولار يتوقع لها الآن أن تكلف أكثر من ٣٤,٥ مليون دولار، مع انحسار كبير في نطاقها. وستزداد التكلفة أكثر إذا ما مضى مكتب خدمات الدعم المركزية قدماً في إجراء التغييرات المقترحة في المواصفات المتعلقة بنظام مراقبة الدخول. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، إن قرار تعديل مواصفات هذا المشروع ينبغي أن يدعمه، تزييراً للاستثمار الإضافي، تحليل مقنع للفوائد من حيث التكلفة ولاحتمالات النجاح والفشل.

ثانياً، أودع في حساب إنشاءات جارية رصيد لم ينفق قدره ٤,٨ مليون دولار، يتعلق بمخصصات المشاريع التي أرجئت إلى الخطة العامة لتحديد المباني والتجهيزات.

ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه ينبغي إما تسليم هذا الرصيد وفقا للقاعدة المالية ٣-٥، أو خصم قيمته من الأموال الإضافية المقترح طلبها في فترة السنتين الحالية.

وأخيرا، فيما يتعلق بعقد الإنشاءات الرئيسي، كانت الضمانات التي قدمها المقاول أقل بكثير من متطلبات المنظمة ومعايير المهنة، مما يضع الأمم المتحدة أمام احتمالات سوء الأداء والتخلف في السداد من جانب المقاول. ويتقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بعدد من التوصيات من أجل حماية مصالح الأمم المتحدة في عقود الإنشاءات المقبلة بفعالية أكبر.

### مشاريع تعزيز الأمن في مكتب الأمم المتحدة في جنيف

في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، كان النقص في استخدام الأموال، الذي بلغ نحو ٩,٦ مليون دولار (أي ٦٢ في المائة من الاعتماد المنقح)، ناجما عن إعادة تصميم المشاريع بسبب ارتفاع مستوى الأخطار التي تهدد الأمم المتحدة نتيجة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ و ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وعلاوة على ذلك، تعثر تشييد مدخل محطة السكك الحديدية (Chemin de fer)، وهو مشروع كان يمثل متطلبا أساسيا للبدء في مشاريع أخرى، نتيجة لتأخر استلام تصريح التشييد من البلد المضيف. وقد اكتمل الآن تشييد المدخل، حيث يتوقع مكتب جنيف اكتمال غالبية المشاريع الأخرى بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ومع تعديل المشاريع وزيادة حجم العمل، زادت تقديرات التكاليف بأكثر من الضعف. وعلاوة على ذلك، أدى انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة أمام الفرنك السويسري إلى زيادة تقدر بنحو ٣,٤ مليون دولار. وحتى وقت مراجعة الحسابات، كان لا يزال تعديل المشاريع يجري على أساس دراسات الجدوى التقنية في مجالي التحصينات ضد القنابل ومراجعة تدابير السلامة من الحرائق، مما قد يؤدي إلى مزيد من التعديلات. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه بمجرد اكتمال التصور النهائي للاحتياجات الأمنية، ينبغي وضع استراتيجية أمنية مستكملة وخطة نهائية وتكاليف لكل مشروع. وبمجرد اكتمال الخطة، ينبغي للإدارة العليا أن تكفل احترام الخطة وتحقيق أهداف المشروع في حدود التكاليف والجدول الزمنية المحددة.

ولتحسين إدارة المشاريع الأمنية، ينبغي تنشيط أعمال اللجنة التوجيهية المنشأة للإشراف عليها لكفالة التنسيق في عملية اتخاذ القرار الإداري وتوفير التوجيه والإشراف. وبالنظر إلى حجم المشاريع الأمنية وتعقيدها، ينبغي تعيين مدير مشاريع متخصص لتعزيز قدرة إدارة المشاريع بمكتب الأمم المتحدة في جنيف.

أما العقد الذي رسى على مجموعة شركات تمويل، كانت مسؤولة عن الأعمال المعمارية والهندسية والإشراف العام على المشاريع الأمنية، فقد زادت قيمته من ٦٧٠ ٠٠٠ دولار إلى ٤ ملايين دولار نتيجة لحدوث زيادة كبيرة في حجم العمل وفي عدد المهام الموكلة إلى تلك الشركات. ومن المتوقع أن تزداد المصاريف إلى ٦,٤ مليون دولار بسبب حدوث زيادة إضافية في حجم أعمال التشييد. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه، لكفالة تحقيق أكبر قدر من الوفورات، ينبغي على الأقل إجراء دراسة استقصائية للسوق للتأكد من أن الأتعاب الإجمالية المستحقة الدفع لا تقبل المنافسة.

## المحتويات

| الصفحة | الفقرات |   |
|--------|---------|---|
| ٦      | ٢-١     | ..... مقدمة - أولا  |
| ٦      | ١٣-٣    | ..... النفقات المتعلقة بتعزيز الأمن والسلامة - ثانيا                    |
| ٦      | ٣       | ..... استخدام اعتمادات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ألف -                           |
| ٨      | ٥-٤     | ..... النفقات المتعلقة بتعزيز الأمن في مقر الأمم المتحدة باء -          |
| ٩      | ١٢-٦    | ..... النفقات المتعلقة بتعزيز الأمن في مكتب الأمم المتحدة في جنيف جيم - |
| ١١     | ١٣      | ..... النفقات المتعلقة بتعزيز الأمن في مواقع أخرى دال -                 |
| ١٢     | ١٨-١٤   | ..... التكاليف التقديرية لمشاريع تعزيز الأمن - ثالثا                    |
| ١٢     | ١٧-١٤   | ..... مشاريع مقر الأمم المتحدة ألف -                                    |
| ١٤     | ١٨      | ..... مشاريع مكتب الأمم المتحدة في جنيف باء -                           |
| ١٥     | ٣١-١٩   | ..... إدارة مشاريع تعزيز الأمن في مقر الأمم المتحدة رابعا -             |
| ١٥     | ٢١-٢٠   | ..... المشاريع المرجأة للخطة العامة لتجديد المباني والتجهيزات ألف -     |
| ١٦     | ٣١-٢٢   | ..... المشاريع الجارية باء -  |
| ١٩     | ٤١-٣٢   | ..... إدارة مشاريع تعزيز الأمن في مكتب الأمم المتحدة في جنيف خامسا -    |
| ١٩     | ٣٤-٣٢   | ..... إدارة ورصد المشاريع ألف -   |
| ٢٠     | ٤١-٣٥   | ..... إدارة المشتريات والعقود باء -                                     |
| ٢٣     | ٦١-٤٢   | ..... توصيات - سادسا  |

## أولا - مقدمة

١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٩٥/٥٨ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة لحسابات استخدام وإدارة الأموال التي خصصت خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لتعزيز أمن وسلامة مباني الأمم المتحدة. وانصبت عملية المراجعة على تنفيذ المقترحات المقدمة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (A/56/848)، والتي ترتبت عليها نفقات قدرت بمبلغ ٥٧,٧ مليون دولار، بما يشمل احتياجات غير متكررة لتجديد البنى الأساسية من مباني وتجهيزات أمنية، وشراء المعدات اللازمة، وتغطية النفقات الأخرى التي تبلغ مجملتها ٤٤,٨ مليون دولار.

٢ - وتمثل الهدف الرئيسي لعملية المراجعة في تحديد ما إذا كانت الموارد المقدمة من أجل تعزيز الأمن والسلامة قد استخدمت على النحو المقرر وجرت إدارتها بكفاءة وفعالية امتثالاً للإجراءات المتبعة. وحصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية على بيان مستكمل للنفقات حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤، واستعرض بنوداً رئيسية بصورة انتقائية، وتأكد من الوضع الحالي لمشاريع تعزيز الأمن. وإضافة إلى ذلك، جرى استعراض العقود الرئيسية المتصلة بهذه المشاريع وتحليل أسباب تجاوز التكاليف وتأخر التنفيذ. ويقدم هذا التقرير موجزاً للاستنتاجات التي خلص إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية استناداً إلى حالة تنفيذ المشاريع حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ولم تبدأ غالبية هذه المشاريع مرحلة التشييد إلا مؤخراً. وقد أرسلت مسودة لهذا التقرير إلى إدارة الشؤون الإدارية ومكتب الأمم المتحدة في جنيف للإطلاع. وترد تعليقات الإدارة والمكتب موضحة بخط مائل.

## ثانياً - النفقات المتعلقة بتعزيز الأمن والسلامة

### ألف - استخدام اعتمادات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣

٣ - استناداً إلى تقرير الأمين العام آنف الذكر، أذنت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٦/٥٦، باعتماد مبلغ ٥٧,٧ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لتنفيذ مقترحات تعزيز الأمن والسلامة في مقر الأمم المتحدة وأماكن أخرى. وأشار تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/58/558/Add.1) إلى أن النفقات المتوقعة في نهاية فترة السنتين تبلغ ٢٧,٣ مليون دولار (أي ٤٧,٣ في المائة من الاعتمادات). وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤، بلغت جملة النفقات مقابل الاعتمادات البالغة ٥٧,٧ مليون دولار (التي نُفِّحت بعد ذلك إلى ٥٨,٩ مليون دولار) ٤٨,٦ مليون دولار، وذلك على النحو الموجز في الجدول ١.

## الجدول ١

الاعتمادات والمبالغ المأذون بها في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لتعزيز أمن وسلامة مباني الأمم المتحدة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤

| باب الميزانية (٢٠٠٢-٢٠٠٣)   | ٢٠٠٢-٢٠٠٣  | ٢٠٠٣       | ديسمبر ٢٠٠٣ | أيار/مايو ٢٠٠٤ | الرصيد غير الملتمزم به حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤                         |
|---|------------|------------|-------------|----------------|--|
|   |            |            |             |                | النفقات الفعلية، بما فيها النفقات الملتمزم بها حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤ |
|   |            |            |             |                | النفقات المتوقعة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣                      |
|   |            |            |             |                | الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣                                  |
|   |            |            |             |                | (بدولارات الولايات المتحدة)  |
| ١٦ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا                                | ٨٥ ٦٠٠     | ٨٦ ٣٠٠     | ٥٤ ٧٠٠      | ١٠٣ ١٠٠        | (١٦ ٨٠٠)   |
| ١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ                    | ٥٩١ ٧٠٠    | ٧١٥ ٥٠٠    | ٦٥٧ ٨٠٠     | ٤٩٧ ٩٠٠        | ٢١٧ ٦٠٠  |
| ١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ٢٣٢ ٠٠٠    | ٢١٩ ٤٠٠    | ١٦١ ٠٠٠     | ٢٣٢ ٠٠٠        | (١٢ ٦٠٠)   |
| ٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا                               | ١٠٤٥ ٠٠٠   | ١٠٣٥ ٤٠٠   | ٩٥٠ ٨٠٠     | ١٠١٩ ٠٠٠       | ١٦ ٤٠٠   |
| ٢٧ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية   | ٤٥٨ ٦٠٠    | ٤٥٨ ٣٠٠    | ٥١٨ ٥٠٠     | ٤٩٥ ٠٠٠        | (٣٦ ٧٠٠)   |
| ٢٧ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية  | ٩١٤٤ ٢٠٠   | ٩١٧٨ ٤٠٠   | ٧٣٤٢ ١٠٠    | ٧٤٠٣ ٧٠٠       | ١٧٧٤ ٧٠٠   |
| ٢٧ هاء - الإدارة، جنيف  | ٢٠٥٢ ٥٠٠   | ٢٣١٥ ٥٠٠   | ١٢٥٢ ٩٠٠    | ١٩٠٤ ٥٠٠       | ٤١١ ٠٠٠  |
| ٢٧ واو - الإدارة، فيينا   | ٣٧٠ ٦٠٠    | ٣٩٢ ٧٠٠    | ٣٩٢ ٧٠٠     | ٣٩٢ ٧٠٠        | -  |
| ٢٧ زاي - الإدارة، نيروبي  | ٣٢٧ ٢٠٠    | ٣١٩ ٩٠٠    | ٣٢٠ ٧٠٠     | ٣٢١ ٥٠٠        | (١ ٦٠٠)  |
| ٣٠ - المصروفات الخاصة   | ١ ٦٤٧ ٠٠٠  | ١ ٦٤٧ ٠٠٠  | ١ ٦٤٧ ٠٠٠   | ١ ٦٤٧ ٠٠٠      | -  |
| ٣١ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، بما يشمل:         | ٤١ ٨٣٠ ٩٠٠ | ٤٢ ٥٧٨ ٢٠٠ | ١٤ ٠٧٣ ٠٠٠  | ٣٤ ٦٧٦ ٠٠٠     | ٧ ٩٠٢ ٢٠٠  |
| المقر   | ٢٦ ١٢٨ ٠٠٠ | ٢٦ ٠٠٠ ٦٠٠ | ٧ ٧٤٠ ٨٠٠   | ٢٧ ٥٢٧ ٢٠٠     | (١ ٥٢٦ ٦٠٠)  |
| جنيف*   | ١٤ ٥٩٥ ٢٠٠ | ١٥ ٤٧٥ ٤٠٠ | ٥٥٠٣ ٢٠٠    | ٥ ٩٠٨ ٢٠٠      | ٩ ٥٦٧ ٢٠٠  |
| نيروبي  | ٥٣٥ ٠٠٠    | ٥٢١ ٠٠٠    | ٥٢٠ ٩٠٠     | ٧٢٦ ٧٠٠        | (٢٠٥ ٧٠٠)  |
| أديس أبابا  | ٣٢٥ ٠٠٠    | ٣٣٣ ٥٠٠    | ١١٩ ٤٠٠     | ٣٢٥ ٠٠٠        | ٨ ٥٠٠  |
| ساتياغو   | ١٤٨ ٠٠٠    | ١٤٦ ١٠٠    | ٨٨ ٣٠٠      | ٨٨ ٣٠٠         | ٥٧ ٨٠٠   |



## جيم - النفقات المتعلقة بتعزيز الأمن في مكتب الأمم المتحدة في جنيف

٦ - بدأ مكتب الأمم المتحدة في جنيف، منذ عام ١٩٩٩، في إجراء استعراض لترتيباته الأمنية ووضع مفهوما للأمن. وكما ورد في تقرير الأمين العام (A/55/511)، فإن نصيب المنظمة من التكاليف الأمنية يمكن أن يبلغ ٢,٧ مليون دولار تقريبا. واعتمد مبلغ ٢,٤٤ مليون دولار في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وعصفت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بالمفهوم الأمني، حيث جرى تعديله، مع التركيز على التعجيل بالتنفيذ وتحسين التصميمات. وبالنظر إلى المبالغ المطلوبة سابقا في تقرير الأمين العام الآنف الذكر، اقترح رصد ١٤,٦ مليون دولار في الميزانية (انظر الوثيقة A/56/848). واعتمد المبلغ تحت الباب ٣١ من الميزانية (انظر الجدول ١). ونتيجة لانخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة الأمريكية، نُقح الاعتماد الأولي في وقت لاحق إلى ١٥,٥ مليون دولار. ويوضح الجدول ٢ جملة المبالغ المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ والمستخدمه حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤ لتنفيذ المشاريع الأمنية.

الجدول ٢

الاعتمادات والمدفوعات والمبالغ المتزامن بها للمشاريع الأمنية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤

| الحساب        | المبالغ المعتمدة | المبالغ المدفوعة | الالتزامات | المبالغ المربوطة سلفا | جملة المبالغ المتزامن بها   |
|---------------|------------------|------------------|------------|-----------------------|-----------------------------|
|               |                  |                  |            |                       | (بدولارات الولايات المتحدة) |
| UNA-1826-6730 | ٢ ٤٣٩ ١٠٠        | ٢ ٢٢١ ٤٠٠        | ١٣٨ ٤٠٠    | -                     | ٢ ٣٥٩ ٨٠٠                   |
| CFS-1394-6730 | ١٥ ٤٧٥ ٤٠٠       | ٩٦٧ ٤٠٠          | ٤ ٩٤٠ ٨٠٠  | -                     | ٥ ٩٠٨ ٢٠٠                   |
| المجموع       | ١٧ ٩١٤ ٥٠٠       | ٣ ١٨٨ ٨٠٠        | ٥ ٠٧٩ ٢٠٠  | -                     | ٨ ٢٦٨ ٠٠٠                   |

٧ - وبصفة رئيسية، استخدمت الأموال المنفقة حتى الآن في سداد أتعاب التصميم والتخطيط والإشراف (٤,٣ مليون دولار)، وتشديد طريق الوصول وتنفيذ أشغال أخرى في مدخل محطة السكك الحديدية (٢,٤ مليون دولار)، وشراء بوابات دخول لمدخل محطة السكك الحديدية والمدخل الأخرى (١,٤ مليون دولار).

٨ - ووفقا للخطة الأولية، كان من المتوقع أن تبدأ غالبية المشاريع الأمنية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣ وأن تكتمل في عام ٢٠٠٤. إلا أن تنفيذ هذه الخطة تأثر بشدة بكثرة تغير الاحتياجات الأمنية وتزايدها، فضلا عن التأخر في استلام تصريح تشييد مدخل محطة

السكك الحديدية. وذكر مكتب الأمم المتحدة في جنيف أن هذه هي الأسباب الرئيسية لنقص استخدام الأموال بنحو ٩,٦ مليون دولار (أي ٦٢ في المائة من الاعتماد المنقح البالغ ١٥,٥ مليون دولار). أما الاعتماد الإضافي البالغ ٢,٤ مليون دولار المشار إليه في الجدول ٢، فاستخدم بالكامل.

٩ - ونوّه مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك و ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ في بغداد اقتضت إدخال تعديلات وتغييرات كبيرة في حجم المشروع. وأسفر ذلك عن زيادة في تكاليف تصميم المشروع وأعمال التشييد، فضلاً عن امتداد فترة تنفيذه.

١٠ - وعندما قام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بعملية المراجعة في تموز/يوليه ٢٠٠٤، كان حجم التعزيزات المطلوبة لا يزال يزداد، مع إضافة تدابير جديدة. وفي منتصف تموز/يوليه ٢٠٠٤، اكتملت دراسات الجدوى التقنية في مجالي التحصينات ضد القنابل ومراجعة تدابير السلامة من الحرائق. ووفقاً لما أورده مكتب الأمم المتحدة في جنيف، قدم التقرير الأولي واستخدم كسند لبعض المشاريع التي اقترحتها المكتب في المعايير الأمنية الدنيا المعمول بها في المقار (المرحلة الثانية، الشريحة الثانية). وسيقدم تقرير نهائي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الأمر الذي قد يقتضي إدخال مزيد من التعديلات على بعض المشاريع. ويدرك مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن بعض القرارات خارج عن سلطة مكتب الأمم المتحدة في جنيف، مثل تطبيق نظام عالمي لإثبات الهوية. إلا أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يرى أنه بمجرد اكتمال جميع الدراسات وتقديم التقارير، واستناداً إلى هدف مكتب الأمم المتحدة في جنيف الرامي إلى الامتثال للمعايير الأمنية الدنيا المعمول بها في المقار، وينبغي وضع الصيغة الرسمية لاستراتيجية أمنية مستكملة وخطة نهائية لكل مشروع (التوصية ١). ويقبل مكتب خدمات الرقابة الداخلية فكرة أن الاستراتيجية قد تحتاج إلى التحلي ببعض المرونة لاستيعاب المزيد من التغييرات في البيئة الأمنية. ومع ذلك، فلا بد من أن توافق الجهات المعنية على حجم العمل الذي يتعين القيام به وأن تتوصل إلى اتفاق بشأن التكاليف التقديرية والجداول الزمنية لأعمال التشييد. وبمجرد إتمام ذلك، ينبغي لإدارة العليا أن تكفل احترام الاتفاق. وأشار مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى أن ذلك يمثل مهمة عسيرة بالنظر إلى البيئة الأمنية المتغيرة والمتقلبة.

١١ - وتعثرت تشييد المدخل الجديد لمحطة السكك الحديدية نتيجة لتأخير استلام تصريح التشييد من البلد المضيف. ولم يُستلم ذلك التصريح إلا في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أي بعد مرور نحو تسعة أشهر على طلبه. وأبلغ الأمين العام بهذا الشاغل (انظر الوثيقة

1.A/58/558/Add.1). وجرى التلميح، في نفس الوقت، إلى أن مشاريع تشييد أخرى قد تأخرت نتيجة لعدم استلام التصاريح. ومكتب خدمات الرقابة الداخلية يدرك أنه لكفالة التدفق السلس لحركة السير دخولاً إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف وخروجاً منه، فإن من غير الممكن واقعياً بدء العمل في مدخل بوابة برينيبي ومدخل محطة السكك الحديدية معاً. ومع ذلك، تساءل مكتب الرقابة عن سبب عدم البدء في مشاريع تشييد أخرى (مثل تقوية السور المحيط)، بغية الإسراع بالتنفيذ. وأوضح مكتب الأمم المتحدة في جنيف أنه نتيجة لتغير الأولويات، أصبح الانتهاء من تشييد مدخل محطة السكك الحديدية مطلباً أساسياً لمشاريع التشييد الأخرى. ومع الأحداث التي وقعت مؤخراً، أصبح احتمال وقوع هجوم بقنبلة محمولة على مركبة كبيرة من أكبر الأخطار. وقد اقتضى ذلك إعادة تصميم مدخل محطة السكك الحديدية للتمكن من التحقق الكامل من المركبات الكبيرة، وهو ما أصبح من أهم الأولويات. ولأسباب واقعية، لا يمكن إغلاق المدخلين في آن واحد. ونتيجة لتغير الأولويات وتزايد الاحتياجات الأمنية، ما كان للبدء في مشاريع أخرى أن يكون أمراً منطقياً أو فعالاً من حيث التكلفة، حيث كان سيتعين في نهاية المطاف تعزيز تلك المشاريع، أو على أسوأ الفروض، إعادة تصميمها. ورغم أن إدارة مشاريع متزامنة كانت تعتبر أمراً ممكناً، فإن مكتب الأمم المتحدة في جنيف ليس لديه من الموظفين أو القدرة الإدارية ما يكفي للقيام بذلك.

١٢ - وحدثت حالات تأخير أخرى بسبب تغييرات في التخطيط العمراني أدخلتها سلطات المدينة، مما أثر على تصميم إحدى بوابات الدخول/الخروج. وعلاوة على ذلك، تعثر بدء مشاريع التشييد نتيجة لافتراض أن البلد المضيف سيسهم في تكلفة السور المحيط. ووردت إشارة إلى ذلك في تقرير الأمين العام (A/58/758) الذي جاء فيه أن تكلفة تقوية السور المحيط كان من المتوقع أن تتحملها حكومة سويسرا. وأبلغ مكتب الأمم المتحدة في جنيف مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن هذا لم يكن أحد عوامل التأخير الرئيسية. وأكد مكتب جنيف أيضاً أنه، كان قد أصبح واضحاً، في ذلك الوقت، أن البلد المضيف لن يقدم أموالاً للمساعدة في تعزيز أمن قصر الأمم، ومن ثم كان لا بد من إعادة ترتيب أولويات المشاريع.

## دال - النفقات المتعلقة بتعزيز الأمن في مواقع أخرى

١٣ - استعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية النفقات المتعلقة بمشاريع تعزيز الأمن في مواقع أخرى، أي في اللجان الإقليمية ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وكانت هناك حالات من نقص الاستخدام وفرط الاستخدام لاعتمادات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، فضلاً

عن بعض حالات التأخير والضعف في تنفيذ المشاريع وإدارتها. بيد أن هذه الحالات كانت ثانوية (من حيث النفقات وحجم المشاريع) مقارنة بأنشطة تعزيز الأمن المنفذة في المقر وجنيف.

### ثالثا - التكاليف التقديرية لمشاريع تعزيز الأمن

#### ألف - مشاريع مقر الأمم المتحدة

١٤ - كانت هناك سبعة مشاريع ذات صلة بالأمن، كما يرد في المرفق ٢ من تقرير الأمين العام (A/56/848)، مدرجة أصلا في الخطة العامة لتجديد المباني والتجهيزات (A/55/117 و Add.1). وعقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أُعطيت هذه المشاريع الأولوية لتنفيذها فورا. وبالإضافة إلى هذه المشاريع، كانت هناك تسعة مشاريع أخرى (ترد الإشارة إليها في الفقرات ٤٠ (أ) '١' - '٦' و ٤٠ (ب) '٤'، و '٩'، و '١٠' من المرفق ١ لتقرير الأمين العام (A/56/848)) مدرجة في الاعتماد العام البالغ ٢٦,١ مليون دولار تحت الباب ٣١ لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (انظر الجدول ١). ووجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن تقديرات التكاليف الأولية لهذه المشاريع لم تكن مدعمة بتقييم لنطاق العمل الكامل. واستنادا إلى طلب عاجل من مكتب خدمات الدعم المركزية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، قدمت شركة استشارات أمنية ما أسمته "حجم التكاليف المحتملة في الميزانية" وجملته ١٧ مليون دولار لسبعة مشاريع كانت أصلا مدرجة في الخطة العامة لتجديد المباني والتجهيزات. وأظهر استعراض مكتب خدمات الرقابة الداخلية لهذه التقديرات أن شركة الاستشارات الأمنية لم تكن تدرك الظروف السائدة في الموقع. وعند الاستفسار، أبلغ المكتب بأنه لم تحدث زيارات للموقع قبل تقديم "حجم التكاليف المحتملة في الميزانية". ونتيجة لذلك، اتسم تحديد نطاق هذه المشاريع بعدم الوضوح. وعلى سبيل المثال، لم ترد حتى إشارة إلى العدد التقريبي للمواقع التي سيتعين وضع كاميرات مراقبة بالفيديو فيها. وعلاوة على ذلك، يبدو أن التقدير الموضوع لشبكة الإضاءة الخارجية غاب عنه أنه لا توجد مقاييس كهربائية في غالبية المواقع على امتداد محيط المجمع. ونواحي القصور هذه في تقييم الحجم وتقدير التكاليف يمكن أن تعزى جزئيا إلى افتقار شركة الاستشارات الأمنية إلى الدراية الفنية في مجال التشييد.

١٥ - وبعد أن تمت الموافقة على هذه المشاريع بموجب قرار الجمعية العامة ٢٨٦/٥٦، أوكلت أعمال وضع التصميم للمقاول الحالي الذي كان يوفر خدمات التصميم للخطة العامة لتجديد المباني والتجهيزات (انظر الفقرة ٢٥ أدناه). وأظهرت التقديرات التخطيطية التي أعدها مقاول التصميم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ أن التكلفة التقديرية الكلية هي

٣٣,٩ مليون دولار (بدون رسوم التصميم ورسوم إدارة وتنظيم التشييد، التي تبلغ جملتها ٤,٣ مليون دولار)، مقارنة بالاعتماد البالغ ٢٦,١ مليون دولار.

١٦ - ومن ثم فإن التكاليف المقدرة البالغة ٣٣,٩ مليون دولار لـ ١٦ مشروعاً منفصلاً تجاوزت الاعتماد البالغ ٢٦,١ مليون دولار بمبلغ ٧,٨ مليون دولار. وحل هذه المشكلة، الذي توصل إليه مداول التصميم ومكتب الخطة العامة لتجديد المباني والتجهيزات، بالتشاور مع دائرة الأمن والسلامة، تمثل في وضع نطاق عمل ذي أولوية لتنفيذ هذه المشاريع على نحو لا يجعله زائداً عن الحاجة عند تنفيذ الأعمال اللاحقة في إطار الخطة العامة، ويمكن تنفيذه فوراً بالأموال المتاحة. وفي الوقت نفسه، فإن مشاريع توفرت لها أموال جملتها ٥,٤ مليون دولار (انظر الفقرتين ٢٠ و ٢١ أدناه) أُرجئت إلى الخطة العامة، مما أدى إلى تخفيض عدد المشاريع النشطة من ١٦ مشروعاً إلى ١٣ مشروعاً. وبلغت تقديرات مداول التصميم (في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣) لنطاق العمل المخفض في المشاريع الـ ١٣ النشطة ١٧ مليون دولار. وأشارت تقديرات القابلية الإنشائية التي أعدها مداول خدمات إدارة التشييد في وقت لاحق (في آب/أغسطس ٢٠٠٣) إلى أن التكلفة التقديرية لهذه المشاريع الـ ١٣ تبلغ ٣١,٤ مليون دولار، وهي تكلفة لا تزال أعلى بكثير من الأموال المتاحة البالغة ٢٠,٧ مليون دولار (أي ٢٦,١ مليون دولار ناقصاً ٥,٤ مليون دولار). وبعد إدراج رسوم خدمات التصميم (انظر الفقرة ٢٥ أدناه)، وإدارة التشييد (انظر الفقرتين ٣٠ و ٣١ أدناه)، واعتماد احتياطي قدره ١٨ في المائة، تكون التكلفة الكلية لهذه المشاريع ٣٤,٥ مليون دولار تقريباً، على افتراض عدم حدوث زيادات أخرى في التكاليف. وطلب تمويل الزيادة في تكاليف المشاريع تحت الباب ٣٣ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (A/58/756)، حيث وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٩٥/٥٨.

١٧ - وبالتالي، فإن المشاريع التي أقرتها الجمعية العامة على أساس توقع إنجازها بتكاليف تبلغ ٢٠,٧ مليون دولار، أصبحت تتجاوز تكاليفها التقديرية الآن مبلغ ٣٤,٥٠ مليون دولار، مع تخفيض كبير في حجمها. وستكون هناك زيادة أخرى في التكاليف إذا ما أخذ مكتب خدمات الدعم المركزية بالتعديلات المقترح إدخالها على المواصفات المتصلة بنظام مراقبة الدخول، (انظر الفقرة ٢٤ أدناه). ويعترف مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تكاليف المشاريع التقديرية قد طلبها مكتب خدمات الدعم المركزية بشكل طارئ في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بيد أن ما يثير قلقه هو أن تقديم تكاليف تقديرية لا يُعتمد عليها إلى الجمعية العامة لا يشكل ممارسة إدارية سليمة. وقد أفاد مكتب خدمات الدعم المركزية بأنه لا يمكن إعداد تقديرات واقعية إلا بعد إجراء دراسة وتقييم متعمقين لمختلف الخيارات. وفي هذه الحالة، لا يوجد من الوقت والتمويل ما يكفي لإجراء عملية

تقييم متعمقة. وفي ظل هذه الظروف، فإن ما قُدم هو أفضل التقديرات المتوفرة في ذلك الوقت. وعلاوة على ذلك، أحدثت مهنة الأمن تغيرات سريعة في التكنولوجيا في زمن قصير من جراء أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وانقطاع التيار الكهربائي في مدينة نيويورك، وكان هذا عاملاً هاماً في زيادة التكاليف. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه ينبغي تعلم الدروس من أن تنفيذ مشاريع كبيرة لم يبدأ إلا في عام ٢٠٠٤، والسبب الرئيسي في ذلك أنه كان لا بد من تقييم حجم المشاريع مرة أخرى وطلب تمويل إضافي كبير بعد ذلك. وفيما يتعلق بالأمن بوجه خاص، تدعو الحاجة إلى أن تمنح الأمانة العامة نفسها الوقت اللازم لإجراء ما يلزم عند طلب التمويل من أجل مشاريع جديدة، بما في ذلك توقع ظهور احتياجات مقدما بشكل معقول. كما تدعو الحاجة مكتب خدمات الدعم المركزية إلى تقييم الممارسات المتبعة ضمن منظومة الأمم المتحدة للتصدي للحالات الأمنية الطارئة ووضع استراتيجية لتوقع الاحتياجات الأمنية وتداركها في الوقت المناسب (التوصية ٢).

## باء - مشاريع مكتب الأمم المتحدة في جنيف

١٨ - في حين أنه من الصعب المقارنة بين شيئين متشابهين بسبب التعديلات المدخلة في نطاق المشاريع الأمنية، يتوقع الآن أن تصل التكاليف المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة في جنيف، التي أدرجت في الميزانية بمقدار ١٥,٥ مليون دولار، إلى حوالي ٣١ مليون دولار فيما يتعلق بالتشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية. وعلاوة على ذلك، نوه مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن مجموعة شركات تمويل المكلفة بتخطيط وتنفيذ التدابير الأمنية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف قد قدرت أن التكاليف الإجمالية اللازمة لإجراء التحسينات الأمنية المطلوبة تصل إلى ٤٢ مليون دولار. وتتألف زيادة التكاليف للمشاريع الأمنية المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة في جنيف من عنصرين رئيسيين، هما زيادة نطاق العمل وانخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة أمام الفرنك السويسري. ومن المحتمل أن التعديلات الكثيرة التي أدخلت على تصميم وحجم المشاريع، بسبب تغير أساليب أعمال التهديد، قد أثرت في التكاليف الإجمالية. وفي بعض الحالات، ازدادت التكاليف التقديرية للمشاريع زيادة كبيرة - فقد ازدادت تكاليف مدخل محطة السكك الحديدية بحوالي ١٠٠ في المائة، من ٢,٤ مليون فرنك سويسري (١,٥ مليون دولار) إلى ٤,٩ مليون فرنك سويسري (٣,٩ مليون دولار) كما ازدادت تكاليف مدخل بوابة بريني بحوالي ٦٠ في المائة من ٦,٣ مليون فرنك سويسري (٤ ملايين دولار) إلى ١٠,٣ مليون فرنك سويسري (٨,٢ مليون دولار). بيد أنه من المستحيل عملياً، بالنظر إلى تغير حجم وتصميم المشاريع تغيراً كبيراً، تقدير الآثار المترتبة في التكاليف من جراء البطء في استخدام الأموال. فعلى سبيل المثال،

وبعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أعيد تصميم مدخل محطة السكك الحديدية ومدخل بوابة برينبي كي يشمل حواجز لحركة المرور، بيد أنه تعين إعادة التصميم مرة أخرى بعد ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣. ومع تعديل العناصر في كل مشروع للتصدي للتهديدات الجديدة التي تتعرض لها الأمم المتحدة، كان يتأثر معدل التنفيذ وتكاليف المشاريع بشكل ملموس. فمن حزيران/يونيه ٢٠٠٢ حتى أيار/مايو ٢٠٠٤، هبطت قيمة دولار الولايات المتحدة أمام الفرنك السويسري بحوالي ١٦ في المائة، مما أسفر عن زيادة تقدر بحوالي ٣,٤ مليون دولار في تكاليف المشروع.

## رابعاً - إدارة مشاريع تعزيز الأمن في مقر الأمم المتحدة

١٩ - من أصل مشاريع المقرر الـ ١٦ المدرجة في الاعتمادات التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٨٦/٥٦، أنجزت أربعة مشاريع في حدود مخصصاتها الإجمالية البالغة ٥,٥ مليون دولار<sup>(١)</sup>. وقد نفذت هذه المشاريع كما كان مقرراً، باستثناء نصب خيمتين مؤقتتين عند مدخل الوفود ومدخل الزوار بدلا من إقامة أبنية مسبقة الصنع، اللتين لا بد من إزالتها عند تنفيذ الخطة العامة لتجديد المباني والتجهيزات. كما أرجئت مشاريع أخرى للخطة العامة لتجديد المباني والتجهيزات وما برحت المشاريع المتبقية في مراحل تنفيذ مختلفة.

## ألف - المشاريع المرجأة للخطة العامة لتجديد المباني والتجهيزات

٢٠ - بلغت النفقات الفعلية ٥٤٩.٠٠٠ دولار مقابل مبلغ ٥,٣ مليون دولار المرصود أصلا للمشاريع المرجأة للخطة العامة لتجديد المباني والتجهيزات.

٢١ - وقد أودع الرصيد غير المنفق البالغ ٤,٨ مليون دولار والمتصل بهذه المشاريع في حساب للتشييد الجاري واحتفظ به لاستعماله في المستقبل. وفي رأي مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أنه بالنظر إلى أن تنفيذ هذه المشاريع يتوقف على مستقبل الخطة العامة لتجديد المباني والتجهيزات، فإن إيداع هذه الأموال في حساب للتشييد الجاري هو عمل غير مناسب، لأنه ليس هناك تشييد جارٍ بموجب هذه المشاريع ويمكن استعمال هذه الأموال لاستيعاب زيادة التكاليف في مشاريع أخرى. وما تمليه الحصافة المالية في هذا الموقف هو تسليم هذه الأموال وفقا للقاعدة المالية ٥-٣ (التوصية ٣). ومن المجدي ملاحظة أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد حذرت من أنه ينبغي استخدام الموارد بكل دقة في المشاريع التي أُذن من أجلها بهذه الموارد (A/56/7/Add.9، الفقرة ١٨).

(١) المشاريع المنجزة هي المشاريع المشار إليها في الفقرات ٤٠ (أ)، '٤'، '٥'، و ٤٠ (ب)، '٨'، '١٠' من المرفق للوثيقة A/56/848.

## باء - المشاريع الجارية

٢٢ - كان عدد من المشاريع جارياً عند قيام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بمراجعة الحسابات. وقد جمع ستة مشاريع منها في التماس واحد، مما أدى إلى إصدار طلب مقترحات في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وقد استغرق تنقيح حجم العمل، وتقدير التكاليف، واستعراض إمكانية التشييد، وإنجاز المواصفات حوالي ستة أشهر. ولم يوقع عقد التشييد والإنشاء لتنفيذ هذه المشاريع الستة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، أي بعد اعتماد القرار ٢٨٦/٥٦ بحوالي ٢٠ شهراً.

٢٣ - وهناك أيضاً خطر من أن وجود مرافق تحت الأرض - بما فيها أنابيب الغاز العالية الضغط، وخطوط التغذية الكهربائية العالية الشدة، وخدمات الإمداد بالبخار تحت منطقة التشييد، وهذه ظروف لم تقيم في السابق - يمكن أن يسفر عن زيادة أخرى في التكاليف. وسيواصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية رصد هذه المشاريع كجزء من مراجعته الجارية الشاملة لحسابات الخطة العامة لتجديد المباني والتجهيزات.

٢٤ - كما علم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن مكتب خدمات الدعم المركزية هو بصدد إدخال تعديلات في المواصفات المتصلة بنظام مراقبة الدخول، تستبدل بموجبه شبكة الفيديو النظرية المقررة حالياً. بموجب عقد التشييد بشبكة فيديو رقمية. ورغم أن الآثار المالية المترتبة على هذا التعديل لم تكن واضحة على الفور عند مراجعة الحسابات، من المحتمل أن تكون الزيادة في تكاليف المشروع كبيرة. ولذلك يرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن أي قرار بشأن التحول في التكنولوجيا من شبكة الفيديو النظرية إلى شبكة الفيديو الرقمية في هذا الوقت ينبغي أن يكون مشفوعاً بفائدة مقنعة في التكاليف وتحليل مقنع للأخطار لتبرير هذا الاستثمار الإضافي، التوصية ٤.

## ١ - عقد وضع التصميم

٢٥ - تم ترسية عقد وضع التكاليف التقديرية للتخطيط ورسوم التصميم، ووثائق التشييد من أجل مشاريع تعزيز الأمن في تقرير الأمين العام (A/56/848) بتكلفة قدرها ٢,٢ مليون دولار لمتعهد التصميم الحالي للخطة العامة لتجديد المباني والتجهيزات بدون منافسة في تقديم العطاءات، وهو أمر لا يجوز. بموجب القاعدة المالية ١١٠-١٩ إلا في حالات استثنائية. وقد برر مكتب خدمات الدعم المركزية هذا الاستثناء بشكل رئيسي على أساس أن الحاجة تدعو إلى دمج تصميم هذه المشاريع في الخطة العامة لتجديد المباني والتجهيزات وأن متعهد تصميم هذه الخطة هو في أفضل وضع للقيام بذلك. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذا التبرير معقول في ظل هذه الظروف.

## ٢ - عقد التشييد والإنشاء

٢٦ - أصدرت شعبة المشتريات في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ طلب مقترحات لـ ٢٧ شركة من أجل أعمال تشييد وإنشاء تتعلق بالمشاريع المشار إليها في الفقرات ٤٠ (ب)، '١'، '٢'، '٣'، '٦'، '٧'، '٩'، من مرفق تقرير الأمين العام (A/56/848). ولم يرد حتى تاريخ الإقفال سوى ثلاثة مقترحات. وقد وجد أن اقتراحين بمبلغ ٣٣,٧ مليون دولار و ٢١,٦ مليون دولار مؤهلان من الناحية التقنية، فأوصت شعبة المشتريات بترسية العقد على المتقدم بالمبلغ الأدنى وهو ٢١,٦ مليون دولار. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أقرت شعبة عقود المقر توصية شعبة المشتريات وتم توقيع العقد في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

٢٧ - وقد استعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية هذا العقد للبت فيما إذا كانت مصلحة المنظمة مضمونة بشكل كاف. وقد بينت المقارنة التي أجراها المكتب بين ممارسات الأمم المتحدة وممارسات حكومة الولايات المتحدة وممارسات مهنة البناء المحلية أن الضمانات التي قدمها المتعهد بشكل سندات أداء وسندات دفع لا تشكل سوى حماية مقدارها ١٧,٥ في المائة (أو ٣,٨ مليون دولار) من أجل عقد قيمته ٢١,٦ مليون دولار، وهذا أدنى بكثير من شرط الأمم المتحدة البالغ ٢٧,٥ في المائة (أو ٥,٩ مليون دولار) ومن معيار مهنة البناء البالغ ٢١٠ في المائة (أو ٤٥,٤ مليون دولار).

٢٨ - وكان الإيضاح المقدم من مكتب الخطة العامة لتجديد المباني والتجهيزات ومن شعبة المشتريات إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أن هذا المتعهد مرتبط بالمنظمة منذ زمن طويل وأن أداءه قد حاز الرضا بالنسبة لعقدين آخرين (بما فيهما عقد الخدمات الإذاعية البالغ قيمته ٨٨ مليون دولار). وفي رأيهما، فإن خطر الدخول في هذا الترتيب ليس كبيرا. ومما أوضحتها شعبة المشتريات أيضا أن التقرير المقدم من "دان وبرادستريت" يشير إلى أن خطر وقوع المتعهد في مصاعب مالية منخفض جدا. بيد أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يعتقد بأنه ينبغي تقديم ضمانات كافية لضمان استيفاء شرطي الجودة والتقييد بالمواعيد ولتقليل التجاوز في التكاليف إلى الحد الأدنى (التوصية ٥). كما أن أداء المتعهد المرضي في الماضي ينبغي ألا يبرر خفض المتطلبات السندية دون المستويات المقبولة. وقد وافقت شعبة المشتريات على آراء مكتب خدمات الرقابة الداخلية لكنها أشارت إلى أنه من أجل التحرك في هذا العقد الهام إلى الأمام، فهي مضطرة إلى الإتيان بشكل بديل للضمانات المستندة إلى حكمها المهني.

٢٩ - ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا أن الأمم المتحدة لا تطلب سندا بأداء العطاء من مقدمي العطاءات المحتملين؛ وأن الممارسة العامة في حرفة البناء في البلد المضيف

وفي العقود الحكومية هي أن يقدم أصحاب العطاءات المحتملين مبلغا يعادل ٥ في المائة من مقدار العطاء. وأن مقدم العطاء الفائز، سيفقد قيمة سند العطاء، في حال إخفاقه أو رفضه تنفيذ وإنجاز السندات المطلوبة خلال فترة تتراوح بين ٨ أيام و ١٠ أيام بعد تلقي إخطار بنية ترسية العطاء. وفي حالة هذا العقد، فإن العمل بهذا الإجراء سيضع المنظمة في وضع أفضل بالنسبة لتنفيذ شروط العطاء على النحو المبين في طلب المقترحات (التوصية ٦).

### ٣ - عقد إدارة البناء

٣٠ - استخدم مكتب خدمات الدعم المركزية مؤسسة إدارة بناء لإدارة عقد البناء والإنشاء البالغة قيمته ٢١,٦ مليون دولار (والمشار إليه في الفقرات ٢٦-٢٩ أعلاه). وحسب رأي مكتب الخطة العامة لتجديد المباني والتجهيزات، كان هذا العقد ضروريا بالنظر إلى الطابع المعقد لعقد البناء والإنشاء وعدم توفر الموارد الكافية من الداخل. وبدلا من اللجوء إلى العطاءات التنافسية، أوصى كل من مكتب الخطة العامة لتجديد المباني والتجهيزات وشعبة المشتريات، بسبب الحاجة المستعجلة، بترسية عقد إدارة البناء، بتكلفة قدرها ١,٢ مليون دولار، على مؤسسة استشارية كانت تقوم بالفعل بتقديم خدمات التكامل الأمني بتكلفة قدرها ١٥٠.٠٠٠ دولار. وقد أقرت لجنة عقود المقر ترسية العقد، مشيرة إلى أن الزيادة الكبيرة في مقدار العقد كانت بسبب الزيادة في عدد موظفي المتعهد، في حين بقي الأجر بالساعة على حاله تقريبا.

٣١ - وقد وجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذا المتعهد لم يكن مسجلا تماما لدى شعبة المشتريات عند ترسية العقد الأصلي عليه، والذي قيمته ١٥٠.٠٠٠ دولار في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وأن التسجيل المؤقت الذي تم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ قد انتهت مدته. وحسب دليل الأمم المتحدة للمشتريات، لا يرسى أي عقد قبل أن يتم تسجيل المورد رسميا وبالنظر إلى أن التسجيل الكامل لم يتم خلال ٩٠ يوما بعد انقضاء فترة التسجيل المؤقت، فكان ينبغي رفع اسمه من قائمة الموردين. وعلى النقيض من ذلك، فقد رسي العقد الأولي بقيمة ١٥٠.٠٠٠ دولار على هذا المتعهد وأوصى به أيضا بالنسبة لترسية عقد إدارة البناء الإضافي البالغة قيمته ١,٢ مليون دولار، الذي أقرته لجنة عقود المقر في آب/أغسطس ٢٠٠٣. وكان إيضاح شعبة المشتريات أن نواتج هذا العقد ضرورية بالنسبة للأعمال الأخرى المتصلة بالمشاريع الأمنية للتقدم في العمل، وأنه لم يكن يوجد مورد مؤهل بديل جاهز للقيام بالأعمال موضوع البحث. وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، تقدم المتعهد رسميا بطلب تسجيل. وخلال عملية التسجيل، لم يكن المتعهد قادرا على استيفاء المعايير الدنيا بسبب ضعف مركزه المالي الحالي. بيد أن لجنة فرز الموردين في شعبة المشتريات أوصت

في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بتسجيل المتعهد رسمياً بشرط أن توافق رسمياً الشركة الأم التي ينتمي إليها المتعهد على أن تكون كفيلة لأداء العقد البالغ قيمته ١,٢ مليون دولار. ووقع في نهاية المطاف تعديل لهذا العقد في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ (أي بعد ٥ أشهر من قيام لجنة عقود المقر بترسية العقد). وكان تعليق شعبة المشتريات بأنها كانت تعتمد على المورد لإنجاز متطلبات التسجيل وأنها لذلك لم تكن في وضع يتحكم في تحديد الوقت. كما علقت الشعبة أيضاً بأن الترسية الإضافية كانت عقداً بقيمة أكبر بكثير (١,٢ مليون دولار) وينطوي على خطر أكبر بالنسبة للمنظمة، وأنه لذلك يتطلب درجة أعلى من الحذر الواجب. وشعبة المشتريات تحتاج إلى ضمان وجود آليات رقابة فعالة كي تتجنب تكرار حوادث مماثلة في المستقبل (التوصية ٧).

## خامساً - إدارة مشاريع تعزيز الأمن في مكتب الأمم المتحدة في جنيف

### ألف - إدارة ورصد المشاريع

٣٢ - أنشئت في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ لجنة توجيهية للإشراف على المشاريع الأمنية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ ومن مسؤولياتها، في جملة أمور، توفير التوجيه الاستراتيجي، واستعراض التقدم في العمل وأنماط النفقات، وضمان الشفافية والمساءلة خلال عملية التخطيط واتخاذ القرارات. وقد خفض تواتر الاجتماعات بشكل كبير. وعقد الاجتماع الأخير للجنة التوجيهية في شباط/فبراير ٢٠٠٤، وكان قد عقد اجتماع قبل ذلك، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وفي رأي مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه ينبغي أن تستمر اللجنة التوجيهية في عملها، ولكنها تحتاج إلى الاجتماع بشكل أكثر انتظاماً كي تكون أداة إدارة فعالة تضمن عملية منسقة لاتخاذ القرارات الإدارية وتقديم التوجيه والإشراف (التوصية ٨).

٣٣ - وقد أسندت المسؤولية عن مشاريع البناء المتصلة بالأمن إلى رئيس قسم الهندسة والمباني في مكتب الأمم المتحدة بجنيف. بيد أن هذا القسم منهمك فعلاً في الأعمال العادية المتصلة بتحديد وصيانة مباني مكتب الأمم المتحدة في جنيف. ولذلك، وبالنظر إلى حجم وتعقيد المشاريع الأمنية، كان ينبغي أن يسند إلى مدير مشاريع مخلص مسؤوليات إدارة العمليات يوماً بيوم، والإشراف على أعمال مجموعة شركات التمويل، وتنسيق الأنشطة مع مختلف الأطراف المعنية. وبالنظر إلى أن المشروع لا يزال في مراحله الأولى، يدعو مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى إنشاء وظيفة مؤقتة من أجل مدير المشروع لتعزيز قدرة إدارة المشاريع في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (التوصية ٩). وفي هذا بديل جيد عن الموقف الحالي، الذي يوجد فيه كما يبدو اعتماد شديد على مجموعة شركات التمويل لإدارة المشروع. ويمكن أن يخفف تمويل وظيفة إضافية جزءاً من عمل رئيس قسم الهندسة والمباني،

الذي ربما يمكن التعويض عنه بالحد من اشتراك مجموعة شركات التمويل والكفاءة في التكاليف الناجمة عن إدارة المشروع ورصده عن كثب. واستنادا إلى مناقشات جرت مع إدارة مكتب الأمم المتحدة في جنيف، علم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه سيطلب موارد إضافية من الموظفين.

٣٤ - وعلى مستوى المشروع، كان من الصعب الحصول على بيانات كاملة دقيقة عن استخدام الأموال. وفي رأي مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن كون نظام المعلومات الإدارية المتكامل لا يساعد في إدارة مشاريع بناء متعددة السنوات هو جزء من المشكلة. وعلى سبيل المثال، ليس من الواضح ما هي التكاليف الكاملة لدخول محطة السكك الحديدية، بالنظر إلى أن النفقات/الالتزامات كانت تقيد على حسابات مختلفة (مثل أحور الاستشارات، وشراء أعمال بنائية، وشراء بوابات كهربائية). وهذا لا يسهل مراقبة ورصد التكاليف على أساس ميزانية المشروع. فعلى مستوى المشروع، أنشئت نظم مخصصة، كانت متعبة وغير كافية لإدارة نفقات المشروع ورصدها والإبلاغ عنها. ومن دواعي سرور مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يلاحظ أن مكتب الأمم المتحدة في جنيف قد تصرف فعلا بشكل إيجابي وعثر على حل ضمن نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وفي هذا ما يسهل إدارة ميزانيات وتكاليف المشاريع الفرعية.

## باء - إدارة المشتريات والعقود

٣٥ - انتقى مكتب الأمم المتحدة في جنيف مجموعة شركات تمويل كمي تكون مسؤولة عن ثلاثة أجزاء من الخدمات المعمارية والهندسية في المشاريع الأمنية: '١' الدراسة الأولية، '٢' وإعداد صلاحيات المعهد العام، '٣' والإشراف العام على أعمال البناء. وحتى تاريخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤، صرف حوالي ٤,٣ مليون دولار أو التزم بها لمجموعة شركات التمويل، وتبلغ الأجر الإجمالية حاليا، حسب التوقعات، ٦,٤ مليون دولار. وقد أوضح مكتب الأمم المتحدة في جنيف أن مبلغ ٦,٤ مليون دولار يشمل بعض المشاريع التي لم تنجز والتي قد لا تنفذ على النحو الذي صممت به.

٣٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وجهت الدعوة لتقديم العطاءات من أجل ثلاثة أجزاء من الخدمات المطلوبة. وتم اختيار شركتين للقيام بإجراء دراسة أولية. واستنادا إلى نتائج هاتين الدراستين، المختلفتين اختلافا بينا من ناحية المفهوم الأمني وتكاليف البناء المتوقعة، تم ترسية العقد على مجموعة شركات التمويل الحالية من أجل الأجزاء الثلاثة. وفي رأي مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه كان من الأفضل، بعد إنجاز الدراسة الأولية وبمجرد

تحديد مفهوم التصميم والمواصفات والمعايير بوضوح، القيام بعملية جديدة لتقديم العطاءات من أجل الأجزاء اللاحقة.

٣٧ - وكان العقد الأولي الذي رسي على مجموعة شركات التمويل لتنفيذ مشاريع البناء التي قدرت تكاليفها بمبلغ ١٣,٧ مليون فرنك سويسري (٨ ملايين دولار)، بقيمة ١,١٢ مليون فرنك سويسري (٦٧٠.٠٠٠ دولار). وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢، ازدادت قيمة أعمال البناء زيادة كبيرة حتى تقديرات بلغت ٤٢,٥ مليون فرنك سويسري (٢٨,٧ مليون دولار). إذ تغير نطاق أعمال البناء المقررة بشكل جذري وأدخلت، بمبادرة من مجموعة شركات التمويل، زيادة على عدد المهام التي سيتحمل مسؤوليتها. فعلى سبيل المثال، تعين على مجموعة شركات التمويل، كمهمة جديدة، إعداد المواصفات من أجل المتعهدين بشكل فردي بدلا من إعداد المواصفات من أجل متعهد عام. وقد أوضح مكتب الأمم المتحدة في جنيف بأنه قد تم اتباع هذا النهج بالنظر إلى أنه لم يتفق حينئذ إلا على بعض أجزاء المشروع كما لم يكن لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف الأموال اللازمة من أجل المشروع بكامله. ونتيجة لهذه التعديلات، نُقحت أتعاب مجموعة شركات التمويل بشكل تصاعدي حتى بلغت ٥,٩ مليون فرنك سويسري (٤ ملايين دولار)، أي زيادة أكثر من ٥٠٠ في المائة. وحتى تموز/يوليه ٢٠٠٤، يتوقع أن تزداد القيمة الإجمالية للأعمال إلى أكثر من ٥٣ مليون فرنك سويسري (٤٢ مليون دولار). بما في ذلك أتعاب مجموعة شركات التمويل البالغة ٨ ملايين فرنك سويسري (٦,٤ مليون دولار).

٣٨ - وبالنظر إلى الزيادة الهائلة في حجم المشروع (من ١٣,٧ مليون فرنك سويسري حتى ٤٢,٥ مليون فرنك سويسري)، وتغير طبيعة الأعمال المطلوبة من مجموعة شركات التمويل، والزيادة الجذرية في الأتعاب الإجمالية، يرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه كان ينبغي إجراء دراسة استقصائية للسوق لضمان أن تكون الأتعاب المدفوعة لا تزال قادرة على المنافسة. وفضلا عن ذلك، فقد استخدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية معايير المهنة كعلامة قياسية لتقييم معقولية التكاليف الإجمالية المتقاضاة فوجد أنها مرتفعة كما يبدو. وفي رأي مكتب الأمم المتحدة في جنيف أنه لم يكن من الضروري القيام بعملية جديدة لتقديم العطاءات بالنظر إلى بقاء الصلاحيات على حالها أساسا والزيادة الطارئة كانت في نطاق العمل فقط. وأفاد المكتب كذلك، في جملة أمور، أن القيام بعملية جديدة لتقديم العطاءات كان سيؤخر المشروع لمدة أشهر عديدة وأن مجموعة شركات التمويل الحالية قد اكتسبت بالفعل معرفة متعمقة بالمشروع. كما أبرز المكتب أنه لم يطرأ أي تعديل على المعدلات المدفوعة بالساعة. ومكتب خدمات الرقابة الداخلية يؤكد أن عقد "تكاليف الخدمة الإجمالية" يصبح ساري المفعول بمجرد تطبيق الساعات التقديرية اللازمة لإنجاز العمل

بالمعدلات المتفق عليها المدفوعة بالساعة بشكل تنافسي. "فتكاليف الخدمة الإجمالية" هي إذن مستحقة الدفع (عند إنجاز مختلف مراحل المشروع الفرعي بشكل مرضٍ) بغض النظر عن الساعات الفعلية التي استغرقها العمل. ولاحظ المكتب أيضا أنه عندما ازداد حجم العمل، فقد أعيد حساب عدد الساعات اللازمة لإنجاز النطاق المنقح وأنه تم الاتفاق على "تكاليف خدمة إجمالية جديدة". وفي رأي المكتب أن هذا قد لا يكون أنسب الأساليب لدفع الأتعاب بالنظر إلى التغير المستمر في نطاق المشاريع الأمنية. وكان تعليق مكتب الأمم المتحدة في جنيف بأنه قد تقرر أن الساعات التقديرية المقترحة لكل مشروع فرعي كانت معقولة ووفقا لمعايير المهنة. ومكتب خدمات الرقابة الداخلية يصر على أن قدرة الترتيبات الحالية على المنافسة تحتاج إلى التأكيد من جديد (التوصية ١٠).

٣٩ - وفي حين أن لجنة العقود في مكتب الأمم المتحدة في جنيف تؤيد العقد المنقح، فهي تنصح بوضع سقف لتحديد الأتعاب بالنسبة لكل مشروع من المشاريع الفرعية. وبناء على ذلك، يحتاج العقد إلى تعديل كلما تجاوزت الأتعاب الإجمالية لكل مشروع فرعي المبلغ الأقصى المنصوص عليه في العقد. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الأتعاب المتعلقة بمدخل محطة السكك الحديدية قد تضاعفت تقريبا بدون إجراء أي تعديل في العقد. وأوضح مكتب الأمم المتحدة في جنيف بأن الزيادة قد تم الاتفاق عليها بين مدير المشروع ومجموعة شركات التمويل وأن تعديلا رسميا هو قيد الإعداد. بيد أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يصر على أنه ليس في وسع صاحب الطلب الموافقة على تعديلات العقد، التي تحتاج إلى تجهيز في قسم النقل والمشتريات التابع لمكتب الأمم المتحدة في جنيف.

٤٠ - وبالنسبة للمشتريات الرئيسية الأخرى المستعرضة، كان تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن مكتب الأمم المتحدة في جنيف قد تقيّد بإجراءات الأمم المتحدة للمشتريات. بيد أن معظم الشركات التي أعربت عن اهتمامها بالموضوع ورسيت عليها عقود كان مقرها في سويسرا. وفي حين أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يقدر جهود مكتب الأمم المتحدة في جنيف لتوسيع قاعدة الموردين، فإنه يود تشجيع ذلك المكتب على بذل محاولات أخرى للوصول إلى سوق أوروبية أوسع نطاقا. وقد أكد مكتب الأمم المتحدة في جنيف أن قاعدة بيانات الموردين هي الآن قيد الاستعراض.

٤١ - وقد زادت المشاريع الأمنية زيادة كبيرة من أعباء قسم النقل والمشتريات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. ويقدر أن حجم العمل قد ازداد بحوالي الثلث. وعلاوة على ذلك، يتضح من استعراض الأنشطة والمناقشات المتعلقة بالمشتريات، أنه ليس لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف العدد اللازم من موظفي المشتريات ذوي الخبرة لإدارة عملية المشتريات

المتصلة بمشاريع البناء الضخمة والمعقدة بشكل فعال. وبالنظر إلى هذا، قد يكون من المناسب زيادة عدد الموظفين الفنيين مؤقتاً طوال الفترة التي تستغرقها المشاريع الأمنية.

## سادسا - توصيات

### التوصية ١

٤٢ - أن تقوم شعبة الإدارة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بمجرد إنجاز دراسات الجدوى ومعرفة شروط أهلية الامتثال للمعايير الأمنية الدنيا المعمول بها في المقار، بوضع استراتيجية أمنية عصرية وخطة نهائية لكل مشروع على حدة. وبمجرد إنجاز هذا العمل، ينبغي للإدارة العليا أن تكفل احترامه وتحقيق أهداف المشاريع ضمن التكاليف والحدود الزمنية المقررة، (AE 2004/311/01/01)\*.

٤٣ - وقبلت شعبة الإدارة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف هذه التوصية، لكنها أشارت إلى أنها مهمة شاققة، بالنظر إلى البيئة الأمنية المتغيرة والمتقلبة.

### التوصية ٢

٤٤ - أن يدرس مكتب خدمات الدعم المركزية الممارسات المتبعة في منظومة الأمم المتحدة لمعالجة الأحوال الأمنية الطارئة ووضع استراتيجية للاحتياجات الأمنية المتوقعة وتداركها في حينها (AH 2004/510/01/1).

٤٥ - وقبل مكتب خدمات الدعم المركزية هذه التوصية.

### التوصية ٣

٤٦ - أن يقوم مكتب خدمات الدعم المركزية، وفقا للقاعدة المالية ٥-٣، بتسليم اعتمادات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ غير المنفقة والبالغة ٤,٨ مليون دولار، والمتصلة بالمشاريع المرجأة إلى الخطة العامة لتجديد المباني والتجهيزات. والبديل عن ذلك، أن تقوم الأمانة العامة بتخفيض متناسب للأموال الإضافية المخصصة للأغراض الأمنية المقترح التماسها من أجل فترة السنتين الحالية خلال الدورة التاسعة والخمسين (AH 2004/510/01/2).

٤٧ - وقبل مكتب خدمات الدعم المركزية هذه التوصية.

\* تشير الرموز الموضوعية بين قوسين في هذا الفرع إلى رمز داخلي يستعمله مكتب خدمات الرقابة الداخلية من أجل تسجيل التوصيات.

#### التوصية ٤

٤٨ - أن يكفل مكتب خدمات الدعم المركزية دعم أي قرار، بالتحول من تكنولوجيا شبكة الفيديو النظرية إلى تكنولوجيا شبكة فيديو الرقمية في مشروع مراقبة الدخول في هذا الوقت، بفائدة مقنعة في التكاليف وتحليل مقنع للأخطار لتبرير هذا الاستثمار الإضافي، AH (2004/510/01/3).

٤٩ - وقبل مكتب خدمات الدعم المركزية هذه التوصية.

#### التوصية ٥

٥٠ - أن يكفل مكتب خدمات الدعم المركزية في المستقبل تطبيق الشروط السندية المتعلقة بمشاريع البناء بلا استثناء وعلى مستوى ينسجم مع معايير المهنة (AH 2004/513/08/2).

٥١ - وقبل مكتب خدمات الدعم المركزية هذه التوصية.

#### التوصية ٦

٥٢ - أن يكفل مكتب خدمات الدعم المركزية ومكتب الشؤون القانونية أن تحتوي طلبات المقترحات المتعلقة بعمود البناء في المستقبل شرطا يقتضي من مقدمي العطاءات تقديم سند عطاءات يعادل نسبة مئوية محددة من مقدار العطاء (AH 2004/513/08/4).

٥٣ - وقبل مكتب خدمات الدعم المركزية هذه التوصية، وأفاد بأنه سينظر بجدية في شرط سندات العطاءات في طلبات المقترحات في المستقبل. وأشار مكتب الشؤون القانونية إلى أنه على استعداد لمساعدة شعبة المشتريات في صياغة الأحكام المناسبة لضمان أن تحمي هذه السندات مصلحة المنظمة.

#### التوصية ٧

٥٤ - أن تكفل شعبة المشتريات وجود قيود فعالة تحول دون منح العقود لموردين ليسوا مسجلين تماما في قائمة موردي المنظمة (AH 2004/510/01/4).

٥٥ - وقبلت شعبة المشتريات هذه التوصية وأفادت بأنه لديها حاليا نظام يغلق الباب بشكل فعال في وجه الموردين الذين لم ينجزوا تسجيلهم. وأنه لا يمكن فتح الباب أمام هؤلاء الموردين إلا بعد إجراء استعراض دقيق وموافقة خاصة من جانب رئيس الشعبة.

## التوصية ٨

- ٥٦ - أن تعمل شعبة الإدارة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف على تنشيط اللجنة التوجيهية للإشراف على تنفيذ المشاريع الأمنية لكي تكون أداة إدارة أكثر فعالية من أجل تنسيق عملية اتخاذ القرارات وتقديم التوجيه والإشراف (AE 2004/311/01/02).
- ٥٧ - قبلت شعبة الإدارة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف هذه التوصية.

## التوصية ٩

- ٥٨ - أن تقوم شعبة الإدارة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، لتحسين قدرة المكتب على إدارة المشاريع، بإنشاء وظيفة مؤقتة لمدير المشروع يكون مسؤولاً عن إدارة العمليات يوماً بيوم، والإشراف على أعمال مجموعة شركات التمويل وتنسيق الأنشطة مع مختلف الأطراف المعنية. وعلاوة على ذلك، ولضمان العدد اللازم من موظفي المشتريات ذوي الخبرة لإدارة عملية المشتريات المتصلة بمشاريع البناء الضخمة والمعقدة بشكل فعال، ينبغي لمكتب الأمم المتحدة في جنيف زيادة عدد موظفي المشتريات الفنيين مؤقتاً طوال مدة المشاريع الأمنية، (AE 2004/311/01/03).
- ٥٩ - وقبلت شعبة الإدارة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف هذه التوصية.

## التوصية ١٠

- ٦٠ - أن تقيّم شعبة الإدارة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف قدرة الترتيبات الحالية على المنافسة مع مجموعة شركات التمويل بالنظر إلى الزيادة الهائلة في حجم المشاريع الأمنية والتغير في طبيعة العمل المطلوب من مجموعة شركات التمويل، وذلك عن طريق إجراء دراسة استقصائية للسوق (AE 2004/311/01/04).
- ٦١ - ولم توافق شعبة الإدارة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف على هذه التوصية لأنها ترى بأنها غير ضرورية بسبب بقاء الصلاحيات على حالها أساساً وكون الزيادة الطارئة في حجم العمل فقط. وأفاد مكتب الأمم المتحدة في جنيف أن أسعار الوحدات قد بقيت على حالها بالنسبة لكل عقد موقع في عام ٢٠٠١ وأنها أدنى بشكل ملموس من الأتعاب الواسطة في المعايير السويسرية. وقد حددت الأتعاب الإجمالية المدفوعة لمجموعة شركات التمويل على أساس سعر الوحدة والعمل المعماري/الهندسي ذي الصلة. بيد أن شعبة الإدارة ستقوم، وفقاً للروح العامة في التوصية، بالتحقق دورياً من أسعار الوحدات في السوق بالمقارنة مع أسعار الوحدات في العقود، وذلك بقصد ضمان أن تبقى هذه الأخيرة تنافسية. ويصر مكتب

خدمات الرقابة الداخلية، بالنظر إلى الزيادة الهائلة في الحجم، على وجود ما يبرر القيام بإعادة تقييم شامل لترتيبات سداد الأتعاب وعلى أن إجراء مقارنة بسيطة بين أسعار الوحدات بالنسبة لساعات العمل هو غير كاف.

(توقيع) ديليب ناير

وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

---